تطور الفكر الديمقراطي في تاريخ فرنسا الحديث

م.د. حسن زغير حزيم

قسم التاريخ / كلية التربية – الجامعة المستنصرية

ملخص البحث باللغة العربية :

الديمقراطية مذهب فلسفي واجتماعي ونظام حكم يتبعه الشعب لتنظيم حياته ومعناه . ترجع جذور الديمقراطية في فرنسا إلى حركة الإصلاح الديني ، فقد حصل بموجبها على حرية العبادة . لكنها سرعان ما انهارت في عهد الملك لويس الرابع عشر . وظهرت الحقوق الحقوق الديمقراطية في عهد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وبدأت تتطور تدريجياً . لكنها سرعان ما اختفت في عهد الامبراطورين نابليون الاول والثالث حتى عام ١٨٧١ . وقسم البحث إلى ثلاث مباحث في الأول تناول تطور الفكر الديمقراطي في فرنسا مطلع العصر الحديث . وفي الثاني تناول آراء الفلاسفة. وفي الثالث تناول تطور الديمقراطية في فرنسا بعد عام ١٧٩٩ .

المقدمة

الديمقراطية مذهب فلسفي واجتماعي ، كما أنها نظام من أنظمة الحكم وتعني حرفيا – سلطة الشعب – تكون السلطة فيه للشعب ، وهي كلمة يونانية مركبة تركيبا مزجياً من لفظين هما (ديموس Demos) وتعني الشعب ، (وكراتوس Kratos) وتعني الحكم ومعناه الحرفي في السياسة هو حكم الشعب .

أن التعريف الأكثر شيوعاً هو حكم الشعب ، وبالشعب وللشعب ، فيما يعرفها توينبي على أنها " السيطرة الفعالة على الشؤون الإنسانية من جانب الجماهير " . فيما تعرفها دائرة المعارف الأمريكية " بأنها الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم" .

وتضيف دائرة المعارف الأمريكية في تعريفها للديمقراطية بأنها الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم ومن هذه الطرق الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة والديمقراطية النيابية .... الخ[١] .

غير أن هناك من يفرق بين الديمقراطية كمذهب والديمقراطية كنظام للحكم فالديمقراطية كفكر ومذهب سياسي تعني ذلك المذهب الذي يرجع أصل السلطة السياسية أو مصدرها إلى الإرادة العامة للأمة، أي أن هذه السلطة لا تكون شرعية ألا أذا كانت وليدة إرادة الأمة[٢].

أما الديمقراطية كنظام للحكم فهي ذلك النظام الذي يستلهم روح المذهب الديمقراطي ، أي أنه ذلك النظام الذي ينشأ وليداً لإرادة الأمة ويقرر أصحابه أنه نظام شرعي ، لأنه يقوم على أساس تلك الإرادة (إرادة الأمة) وكما يكفل هذا النظام الحريات للأفراد[٣] .

كانت الثورة الفرنسية أقوى دعامة للديمقراطية المعاصرة ، لم تضاه فرنسا فيها أمة أخرى . ذلك بالرغم من أن تحقيق مبادئ الديمقراطية في فرنسا جاء في وقت متأخر عنه في انكلترا . وقد

مر نشوء الديمقراطية الفرنسية في ثلاث مراحل، المرحلة الإقطاعية وامتدت من القرن الرابع عشر حتى القرن السادس عشر والمرحلة الملكية المطلقة امتدت من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر . وأخيراً مرحلة الثورة الفرنسية ، حتى وصلت إلى هذا النضج في القرن التاسع عشر .

وبدأت الديمقراطية تتطور تدريجياً بمرور الزمن في فرنسا ، وتجلت في القرارات التي اتخذتها الثورة الفرنسية أساساً لدساتيرها . كما كانت أساساً للأنظمة الدستورية الفرنسية التي أعقبتها . وأن تحققت ، نوعاً ما، في النظام الدكتاتوري الذي أقامه نابليون بونابرت وفقاً للدستور الذي أصدره في ١٣ كانون الأول عام ١٧٩٩ والذي يعرف باسم (دستور السنة الثامنة) . وكذلك في النظام المماثل الذي أسسه لويس نابليون بدستور عام ١٨٥٢. وتقوم هذه الديمقراطية على أساس عبادة الحاكم والثقة المطلقة في نواياه وقدراته . ولذلك يلجا الشعب إلى وضع السلطة المطلقة في يده بعد أجراء استفتاء شعبي .

وتكون النتيجة إن تسلب كل المؤسسات البرلمانية التي قد توجد في هذه الحالة من كل أو بعض سلطاتها لتوضع بيد الحاكم الذي يقوم هو وأعوانه بجميع إعمال الدولة . وقد يلغي الحاكم الحريات العامة مثل حرية الصحافة أو الاجتماع والعبادة ... الخ . والرابطة الوحيدة التي تصل مثل هذا النظام بالديمقراطية هي إن الحاكم يتولى سلطاته عن طرق استفتاء شعبي يجريه ، وقد يزيفه ، فلا يبقى من الديمقراطية إلا مظهرها ، واسمها فقط .

ومن أجل ضبط معالم اللوحة التاريخية ولتشابك الاحداث وترابطها قسمت بحث المتواضع هذا إلى ثلاث مباحث تناولت في المبحث الأول تطور الفكر الديمقراطي في فرنسا مطلع العصر الحديث . وتناولت في المبحث الثاني آراء الفلاسفة الديمقراطية وأثرها على قيام الثورة الفرنسية . وتتطرقت في المبحث الثالث تطور الديمقراطية في فرنسا بعد عام ١٧٩٩ .

المبحث الأول / جذور الفكر الديمقراطي في فرنسا مطلع العصور الحديثة :

لم تكن فرنسا تعرف حرية الرأي وحرية العقيدة في العصر الوسيط ، فكانت الكنيسة الكاثوليكية تسيطر على التعليم وتسيره وفق مصالحها . كان لها سلطان قوي على السلطة الزمنية ، سواء كان ملك أو أمير . لم يكن لينازعها هذا السلطان إلا طبقة النبلاء . فالمجتمع الفرنسي في الفترة الممتدة بين القرن الرابع عشر والسادس عشر مجتمع ملكي ارستقراطي ثيوقراطي ، حياته تقوم على الإقطاع والنظام الطبقي(٤).

وكانت الكنيسة تحتل فيه المقام الأول وبعدها الإقطاعيون ثم البورجوازيون . والملك الفرنسي هو سيد إقطاعي حاله حال الإقطاعيون الآخرون ، وأنهم اتفقوا على توليه العرش بشرط تعهد

الملك بالمحافظة على ممتلكاتهم ، يذكر أن سلطة الأخير كانت لا تتعدى مدينة باريس . فيما كانت المجالس النيابية ليست إلا نوعاً من التمثيل النقابي لطبقات الأمة الفرنسية[٥] .

وكان الإقطاعيون حريصون على حقوقهم ، يخوضون المعارك الطاحنة للذود عنها . ويكاد يكون تاريخ الوسيط ديواناً للمنازعات التي نشبت فيها بين الملوك والنبلاء ، أو بينهم وبين حكام المدن ، أو بين الكنيسة والملكية ، أو بينها وبين الطبقة البورجوازية . فالسلطان السياسي قسمة بينهم جميعاً . وليس للشعب من هذه القسمة ألا الحرمان من الحقوق الديمقراطية ، حرية فردية أو دينية أو فكرية أو سياسية [٦] .

تعود جذور الفكرة الديمقراطية في فرنسا إلى حركة الإصلاح الديني في بداية القرن السادس عشر ، إذ أصبحت حرية العقيدة المطلب الأول لدعاتها ، يطالبون بعدها بالحرية السياسية . فالمذاهب البروتستانتية تدعو إلى فكرة المساواة، إذ تعتبر الكل متساوين في نظر الله "سبحانه وتعالى " ، فيجب أن يكون الجميع متساوين إمام القانون . لذا يعتقد البروتستنت بضرورة تمتع جميع البشر بحرية الضمير ، كذلك بالحريات السياسية كحرية الرأي وحرية التعبير[٧] .

وكان في طليعة هؤلاء الدعاء توماس داكين ومكيافيللي وتوماس مور ، الذي نشر نظرياته حول الاشتراكية المثالية والدولة الديمقراطية . وبالإضافة إلى المصلحين مارتن لوثر وزونجلي وجون كالفن [٨] .

وكانت من نتائج الثورة الفكرية التي أضرمها عصر النهضة الأوروبية وحركة الإصلاح الديني (البروتستنتي) انتشار الأفكار التي نادت بحقوق الإنسان، كحق الملكية وحرية العبادة وحرية الرأي والاجتماعات والمساواة إمام القانون[٩]. وزادت حركة الإصلاح في فرنسا الهوة من الانشقاق والاختلاف بين البروتستانت (الهيجونوتHuguenots) والكنيسة الكاثوليكية ، ليس في العقيدة وحدها بل وفي مركزهم الاجتماعي والاقتصادي أيضاً .

وبقت الكنيسة مؤيدة للملك وللطبقة الارستقراطية في تقوية نفوذهم وسلطانهم ، بشرط محاربة حركة الإصلاح الديني في ممتلكاتهم . يذكر أن المذهب الجديد استهوى ، رغم ذلك ، عدداً كبيراً من الإشراف والإقطاعيين الذين اخذوا على عاتقهم مهمة الإصلاح الديني في مقاطعاتهم وقرروا إن يكون لهم وحدهم الحق في اختيار المذهب الذي يجب إتباعه في أقاليمهم[١٠] . وانتشرت البروتستانتية أولاً في جنوب فرنسا ثم تسربت إلى مدن أخرى كثيرة في جميع البلاد .

وتعرض الهيجونوت في عهد الملك فرانسوا الأول (١٥١٥ – ١٥٤٧) وهنري الثاني (١٥٤٧ – ١٥٥٩) لأقسى أنواع البطش والتنكيل . ولم يكن ممكناً إيجاد حل لذلك إلا بعزل الهيجونوت في مناطق خاصة بهم . فأصدرت الملكة الوالدة كاترين دي مديتشي ، أصبحت بعد

وفاة زوجها هنري الثاني وصية على العرش لان أطفالها قصر ، في آذار ١٥٦٣ مرسوم امبواز Amboise منحت بموجبه حرية العبادة في بلدة واحدة في كل إقليم . ثم منحتهم في عام ١٥٦٨ مرسوم سان جرمان أصبح لهم حق العبادة بحرية في بلدتين وأربع مدن حصينة خاصة بهم ، وهي (لاورشل Larochell ومونتوبال وكونيال ولاشاريتيه)[١١] .

ولم يكن هذا الحل ناجماً عن إيمان حقيقي بحرية العبادة ، بل أن الملكة أرادت كسر شوكة أسرة جيز الكاثوليكية ومنعها من أخذ العرش من أبنائها . لذا نجدها ، عندما حققت أهدافها ، دبرت مذبحة للهيجونوت في عام ١٥٧٢ . لكن تحسن وضع الهيجونوت في عهد الملك هنري الرابع ، الذي تولى العرش في عام ١٥٨٩ ، فمنحهم مرسوم نانت في عام ١٥٩٨ ، الذي اقر لهم حرية العبادة في قلاع النبلاء والأشراف وفي المدن التي يشكلون فيها أغلبية [١٢].

لكن الديمقراطية الفرنسية تعرضت في عهد الملكة آن النمساوية (الوصية على العرش الفرنسي بعد وفاة الملك لويس الثالث عشر) إلى الانتهاك في حرب الفروند (١٦٤٨ – ١٦٤٩) ، عندما سعى الأشراف لأسترجاع امتيازاتهم الإقطاعية السابقة . فاجتمعوا في ١٢ تموز عام ١٦٤٨ البرلمان باريس (هو المحكمة العليا لفرنسا وقضت التقاليد أن الشعب لا يقبل أي قانون يصدره الملك إلا بعد تسجيله في البرلمان) ووجهوا إلى الملكة عدة مطالب ، خفض الضرائب وعدم فرض ضرائب جديدة دون موافقة البرلمان وطرد حكام الأقاليم الموالين للعرش والتعهد بعدم حبس أحد أكثر من أربع وعشرين ساعة دون عرضه للقضاء[١٣] .

وأن هذه المطالب لو أجيبت لأصبحت في فرنسا ملكية دستورية ، ولسارت جنباً إلى جنب مع انكلترا في تطورها الديمقراطي والسياسي . بيد أن الملكة الأم ربطتها بالماضي جذور أقوى من البحر بالمستقبل ، إذ لم يكن لها قط بأي شكل من أشكال الحكم سوى نظرية الحق الإلهي ، وأحست أن التخلي عن سلطتها المطلقة على هذا النحو يسبب ثورة شعبية يهدم صرح عرش أبنائها . فوقفت بوجه البرلمان الذي طالب بضرورة جعل الملكية الفرنسية دستورية خاضعة للإرادة الشعب ، التي يعبر عنها بأنتخاب المجلس النيابي[١٤] .

يذكر أن مجالس فرنسا الأثنى عشر لم تكن مجالس تشريعية انتخبتها الأمة، مثل البرلمان انكلترا ، بل هي هيئات قضائية وإدارية ورث أعضاؤها مقاعدهم أو وظائفهم القضائية عن آبائهم ، أو عينهم الملك فيها . ولو أن حرب الفروند كتب لها النجاح لتحولت فرنسا إلى تكنوقراط من المحامين . ولكان بالإمكان تطوير مجلس الطبقات الأمة ، المؤلف من مندوبين عن الطبقات النبلاء ورجال الدين وعامة الشعب إلى مجلس نيابي يكبح جماح الملكية . لكن المجلس لم يكن

يستطيع عقد جلساته دون دعوة الملك ، الذي عزف عن دعوته منذ عام ١٦١٤ وظل معطلاً لمدة ١٦٠ عام بعد ذلك .

وخضع البرلمان باريس خضوع بالتدريج إلى سلطة الملك لويس الرابع عشر (١٦٤٣ – ١٧١٥) وبدء يحكم بصورة فردية عند بلوغه سن الثالثة عسر وقال كلمته المشهورة " أنا الدولة " . ودخل إلى البرلمان ، الذي أراد مناقشة بعض المراسيم التي أصدرها الملك ، في عام ١٦٦٥ وهو يحمل حذائه وسوطه بيده ثم قال : " أن الكوارث التي جرتها مجالسكم معروفة . لذلك آمركم بأن تفضوا هذا المجلس " . ثم نقلت وظيفة البرلمان بوصفه محكمة عليا إلى مجلس ملكي خاص خاضع للملك على الدوام[١٥] .

وأعتمد لويس في الإدارة الفعلية لشؤون الحكومة على كبار رجال الطبقة الوسطى ، ممن أثبتوا كفايتهم ودعمهم لسلطته المطلقة . ينظم هؤلاء في ثلاث مجالس ، تعمل في أعداد المعلومات والتوصيات التي يبني عليها الملك قراراته . فكان مجلس الدولة المؤلف من خمسة أعضاء يجتمع ثلاث مرات في الأسبوع يعالج أهم المسائل السياسية ، وكان مجلس الرسائل يصرف شؤون الأقاليم ومجلس المالية ينظر في الضرائب والمصروفات . واضطلعت مجالس أخرى بشؤون الحرب والتجارة والدين . وأنتزع الملك الحكم في الأقاليم من النبلاء وأنيط به لموظفون ملكيون . ومنع الانتخابات البلدية في القرى ليأتي بعمد يرضى عنهم الملك ، بذلك حل لويس القانون الملكي محل القانون الإقطاعي . ثم وحد الملك القوانين ونظمها وأصدرها في عام ١٦٦٧ بقانون واحد ، يعد أرقى من القوانين التي سبقته . ولكن الملك قيد الحريات العامة ، فأنشئ جهاز من المخبرين السريين منتشرين في أرجاء فرنسا [١٦] .

وأباح القانون الكثير من الأعمال الهمجية والطغيان ، فقد أباح اعتقال الأشخاص اعتقالاً تعسفياً بمقتضى الأوامر السرية التي يصدرها الملك ووزرائه وسجنهم سنيين دون محاكمة ودون أن يحاطوا علماً بتهمتهم . وأباح القانون عقاب المذنبين بتشغيلهم في التجديف في السفن الحربية[١٧] .

ولم يكن منح الهيجونت حرية العبادة ناتجاً عن روح التسامح والتساهل ، بل على العكس نتج عن روح التعصب الشديد لدى أصحاب الحل والعقد . لذا فلم يكن ذلك حلاً شافياً رصيناً ، بل كان من الضعف والوهن كريشة في مهب الريح . فما أن عصفت به زوابع الملك لويس الرابع عشر حتى الغي مرسوم نانت في عام ١٦٨٥ فانهار صرح ذلك الحل الواهي ، واستبدلت عوضه حالة من الاضطهاد والإرهاب[١٨].

فلم تعمم روح التسامح الديني والحرية السياسية في فرنسا كما جرى في انكلترا بصورة توافقية وبطريقة الاتفاق على الحلول الوسط . بل استمر الظلم والجور ولم يترك إلا طريق الثورة

العاصفة للقضاء على الظلم والطغيان ، وتحقيق حالة من حرية العبادة والديمقراطية وتحكيم العقل وحده في الأمور الفكرية والسياسية والاجتماعية[١٩] .

وظهرت صرخة الديمقراطية في أول أمرها خافته على لسان بعض المفكرين في القرن السابع عشر أمال (كلود جولي Claud Joly) و(بير جوريو Pierre Jurieu) اللذين استنتجا ، بعد إلغاء مرسوم نانت وبدء عهد الاضطهاد والطغيان ، إن الشعب وحده يجب إن يكون أساس السلطة والسيادة[٢٠]. ولم تظهر حركة ديمقراطية قوية منظمة إلا في القرن الثامن عشر حينما كان الملوك المستبدين يرهقون كاهل الشعب بطغيانهم ويحملونه فوق طاقته من الضرائب لصرفها على حروب لا ناقة للشعب بها ولا جمل ، وما تبقى منها يصرف على بذخهم وبذخ أعوانهم وحاشيتهم ، وحينما كانت الأقلية من الشعب تتنعم في بحبوحة العيش الرغيد، بينما كانت الأكثرية الساحقة تعاني من الآلام العدم والفاقة . كل هذا جعل الشعب الفرنسي إلى أن يتململ ، ثم أخذ ينذر ويتوعد. لكن العتاة المستبدين لم يرعوا ولم ينتبهوا ، بل بقوا مستمرين في استهتارهم .

المبحث الثاني : آراء الفلاسفة الديمقراطية ودورها في قيام الثورة الفرنسية :

وكان لجهود عباقرة الفكر الفرنسيين اثر كبير في خلق وعي عام لدى الشعب الفرنسي وتوجيهه نحو الحرية والنور ومن بينهم :

- **سبينوزا (١٦٣٢ – ١٦٧٧) :**

لم يؤيد الفيلسوف سبينوزا النظام الملكي ، الذي فضله الفيلسوف هوبز ، بل هاجم نظرية هوبز في الحكم المطلق . وكان يرى في الحكم الارستقراطي يخدم الروح الطبقية وجشع الأفراد ، مما جعل سبينوزا لا يفضله . وأخذ يضع آماله في قيام دولة ديمقراطية في فرنسا ، فقد أعتقد أن الديمقراطية أقرب أشكال الحكم إلى الطبيعة وأكثرها اتساقاً مع حرية الفرد . وفيها لا ينقل المواطن حقه الطبيعي أو يفوض به تفويضاً مطلقاً إلى حد لا يعود له معه أي صوت في أمور الحكم ، بل هو لا يفعل ألا أن ينقله إلى الأغلبية . وأقترح سبينوزا منح حق الاقتراح العام لكل الذكور البالغين سن العشرين . واستبعد النساء من حق الاقتراع ، لأنه رأى أنهن بحكم طبيعتهن وأعبائهن أقل صلاحية من الرجال للتداول والتشاور في شؤون الحكم . ودعا أن تملك الدولة على كل وسائل الإنتاج بشرط بناء بيوت ومنحها للمواطنين ، اللذين يكونون معفوين من الضرائب[٢١].

وتحققت أراء سبينوزا السياسية بعد ثلاث قرون خلت منه ، وساهمت في تشكيل نظم سياسية في القرن العشرين . ويظهر أن فلسفة سبينوزا السياسية ونظريته الديمقراطية أخذت القليل من فلسفة أبيقور ولوكريشيوس .

- **بيير بيل (١٦٤٧ – ١٧٠٦) :** أكد الفيلسوف بيل أن الطبيعة الإنسانية هي على مر القرون ، ستظل تثير المشاكل ما يفسد المجتمعات ويؤدي إلى فناء أي مدينة فاضلة (يوتوبيا) في مهدها . لذا أعتبر بيل الديمقراطية خطأ في التقدير قدر ما هي حقيقة ، فعد السماح للبشر المشغولين بالجشع وحب اللذات باختيار الحكام ورسم السياسة العليا للدولة هو انتحار لها . وكان بيل يفضل الملكية الدستورية حتى في ظل تطبيق الديمقراطية[٢٢] .
- **فولتير Voltaire (١٦٩٤ – ١٧٧٨) :**

يعد العدو الأكبر لكل الاستبداد الديني والسياسي ، بدا كتاباته في ذلك الجو المشحون بالتناقض[٢٣] . وكان يرمي إلى الدفاع عن حرية الفكر والعقيدة والى حماية الفرد من تعسف السلطات الحاكمة الدينية والدنيوية . وكان اكبر داعية لتحكيم العقل في حل كافة المعضلات . وقد حملة عشواء على كنيسة روما الكاثوليكية اعتقادا منه أنها كانت واقفة حجر عثرة في طريق تقدم البشرية[٢٤] .

- **مونتسكو[٢٥] (Montesquieu) :**

وهو المؤرخ والكاتب السياسي والاجتماعي الفرنسي الكبير كان يتبع الطرق العلمية في بحوثه . ففي كتابه الرسائل الفارسية Letters Persanes حاول إظهار عيوب المجتمع الفرنسي ، وقتئذ على لسان سائحين إيرانيين وهميين، إما في كتابه (روح القوانين L'esprildes Lois) إذ فصل فلسفته السياسية والاجتماعية واظهر العلاقة الوثيقة بين القوانين والمؤسسات الحكومية . فتوصل من دراسته وبحثه للدستور الانكليزي وتحليلاته للواقع الفرنسي إن خير الدساتير التي تضمن الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي إنما تلك التي تكون فيها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مفصولة عن بعضها[٢٦] .

- **ديدرو Diderot :**

وهو احد جماعة الانسيكلوبيديون ، اشتركوا في تحرير فصول الانسيكلوبيديا ، كانت غايتهم مهاجمة التعصب الديني وتحرير الفرد من القيود الفكرية والسياسية ومكافحة تجارة الرقيق ومقاومة عدم المساواة بدفع الضرائب . ودأبوا على توجيه العقول وجهة علمية بحتة والى تقبل العلوم الطبيعية والاعتماد على حكم العقل وحده[٢٧] .

- **جان جال روسو[٢٨] (Jean Jacques Rousseau) :**

تظهر عبقرية جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي ، الذي ناقش فيه الميثاق ونظرية السيادة وإشكال الحكومات ودراسة جوانب الدولة[٢٩] . وكتب كتابه هذا في عهد كان فيه الظلم والاضطهاد وتقييد حرية الراي والنشر وكان الكتاب يتعرضون للاضطهاد ويلقون في سجن

الباستيل ، جاء هذا الكتاب ، الذي انتشر في جميع إنحاء فرنسا ، وساهم في تقويض ركن الاستبداد ، وكان إنجيل الثورة الفرنسية[٣٠] .

افتتح روسو كتابه بمقولته الشهيرة " ولد إنسان حراً وهو في كل مكان مكبل بالأغلال والقيود" والتي تعتبر بمثابة احتجاج خانق ضد الحكم الاستبدادي وهو يعتبر الناس متساوين في الكرامة ولكن لا وجود لهذه المساواة في إي مكان[٣١] .

وبحث روسو في كتابه عن كيفية إقامة حالة اجتماعية يتحقق فيها المساواة لجميع المواطنين ، من خلال بناء المجتمع على عقد اجتماعي يتضمن تنازل الفرد عن شخصه وعن جميع حقوقه ليضعها تحت تصرف الإرادة العامة[٣٢] التي يعتبرها روسو إرادة المجتمع ، وهي لا تعني مجموع إرادات إفراد المجتمع ، وإنما تعني الروح الجماعية المعبرة عن الصالح العام ، وهذه الروح هي مصدر القانون[٣٣] .

وتناول روسو موضوع إشكالية السلطة وشرعيتها ومصدرها ، وأكد إن السلطة العليا في إي دولة لا تستقر في يد إي حاكم فردا كان أم جماعة بل في الإرادة العامة للمجتمع . وتلك السلطة لا يجوز التخلي عنها أبدا ، لكن يتم التنازل جزئياً إلى حين[٣٤] . إذ يعهد أمر تطبيق الشرائع التي تسنها تلك الإرادة إلى موظفين يعملون تحت إشرافها وهؤلاء يدعون بـ (السلطة التنفيذية) فهي مجرد وسيط لها سلطات مفوضة مع إمكانية سحبها أو تعديلها وفقاً لمشيئة الإرادة العامة[٣٥] . ووصف روسو الحكومة الناجحة بأنها تلك التي تفكر بإرادة الشعب ، وما يشعر به وتعمل لسعادته فتتمكن بذلك من النهوض بالمجتمع على الوجه الأكمل[٣٦] .

وكان فهمه للقانون ، وإدراكه له لا يذهب بعيداً عن تصوره الإنساني مشيراً إلى إن القانون لا يمكن إن يكون قانوناً حقيقياً إلا عندما تكون غايته المصلحة العامة ، ومعبراً عنها[٣٧] . ويسترسل روسو في طرحه هذا بان كل دولة شرعيه تدعى جمهورية لان الإرادة العامة هي التي تحكمها باعتبارها القانون الشرعي . وعليه فان الشعب الأكثر تنويرا هو الشعب الذي يعهد إلى مشرع حكيم كي يسن له الشرائع[٣٨].

إما الديمقراطية بوصفها حكماً مباشراً بواسطة الشعب كله فقد بدت لروسو مستحيلة ، ومعبراً عن ذلك بقوله :" لو أخذنا هذا اللفظ بمعناه الدقيق لم نجد ديمقراطية قط بالمعنى الحقيقي ولن نجد أبداً هذه الديمقراطية [٣٩] .

لذا فهو يستبدل قاعدة إجماع الآراء بقاعدة الأغلبية لان قاعدة الإجماع تكاد تكون مستحيلة عملياً بالرغم من إن تطبيقها يكفل احترام الحريات الفردية[٤٠]. وهو في الوقت نفسه يرفض الديمقراطية النيابية معللاً ذلك بان النواب سرعان ما يشرعون لمصلحتهم لا لخير الشعب . لذا فهو

يفضل إن يشغل هؤلاء النواب المناصب الإدارية والقضائية على إن تترك مهمة التشريع للشعب في جمعية عامة تكون لها سلطة إقامة الموظفين المنتخبين[٤١] .

إما بخصوص انتخابات الحاكم إذ توجد طريقتان هما الاختيار والقرعة ويعد التصويت بالقرعة من طرق الديمقراطية ، وعندما يمزج بينهما فان الاختيار يجب إن ينصب على ملء المناصب التي يكفي فيها الحس السليم والعدالة والنزاهة، كالمهام القضائية[٤٢] . ويوضح روسو طريقة الإدلاء بالأصوات وإحصائها في مجلس الشعب على غرار ما كان متبعاً به في روما إذ كانت توزع على المواطنين الواحاً لأجل الإدلاء بأصواتهم دون إن يعرف أحد ما يدلي به الأخر[٤٣]

يرى روسو ، من اجل احترام شروط ذلك العقد ، ضرورة تقديم ضمانة حقيقية وكافية لأولئك الذين نعيش معهم ، من خلال إلزام كل مواطن بالإيمان بالمبادئ والتقيد بقواعد الديانة السماوية أو الديانة الوضعية التي تشتمل على معتقدات بعضها ايجابي والأخر سلبي (فالإيمان بوجود اله قادر عاقل بصير مدبر الحياة المقبلة وسعادة الإبرار وعقاب الأشرار وقداسة العقد الاجتماعي والقوانين) تلك هي عقائد الدين الايجابية . إما المعتقدات السلبية فتقتصر على التعصب[٤٤] . كما إن فلسفة روسو القائمة على نبذ كل شيء في الدين ما عدا الله (سبحانه وتعالى) الذي كان يعتقد به اعتقاداً راسخاً الأمر الذي حدا به إلى طرد كل من لا يؤمن بهذا كله[٤٥] . فضلاً عن طرد كل فرد يتبنى ديانة ترفض تحمل الديانات الأخرى ، إما الديانات المتسامحة فان الدولة تقبلها جميعاً[٤٦] .

وأخيراً يمكن القول إن الدولة عند روسو تنبثق من رضا الإفراد وقبولهم لها باعتبارها صاحبة السلطة ، فهي تعبير عن الإرادة العامة التي تتكون من إرادات هؤلاء الأعضاء التي لا ينتهي دورها بمجرد إبرام العقد فالشعب يجب إن يكون موجهاً في تصرفاته وحرياته باستمرار للتأكد من أداء واجباتها . ويعتبر روسو العقد لاغياً إذا اغتصب الحكم والسيادة حينئذ يحق لهم الرجوع عنه ، فان قبول الشعب بالطاعة سيحل العقد .

وكانت الملكية المطلقة في فرنسا ، عدوة الديمقراطية الأولى ، ومسيطرة على الحياة الاجتماعية والسياسية ، ضاربة بيد من حديد على كل حركة شعبية . وقام صراع عنيف بين طبقة الحكم المطلق يؤازرهم رجال الكنيسة وبين طبقة البرجوازية وساندها هؤلاء المفكرين والمصلحين الاجتماعيين ، الذين انتقدوا الطبقة الارستقراطية ورجال الاكليروس لحياة البذخ والانحلال الذي يعيشونه[٤٧]

عين الملك لويس السادس عشر (١٧٧٤ – ١٧٨٩) بسبب الحاجة للمال تورجو وزيراً للمالية ، الذي لم يرغب في فرض ضرائب على الفلاحين وإنما اقتصارها على الإقطاعيين بالدولة ،

فاكسب عداء البلاط الملكي والإقطاع فاستقال وخلفه نيكر الذي ، لم يمضي عشرين شهراً في منصبه ، وسرعان ما استقال أيضاً لذات الأسباب . وحل محله شارل كالون الذي ابتدع طريقه لسداد ديون الدولة القديمة بديون جديدة . وبسبب حاجة البلاط لأموال جديدة عقد مجلس النبلاء والأعيان اجتماع في عام ١٧٨٧ وطلب الملك تحملهم جزءاً من نفقات الخزينة العامة في صورة ضرائب ، بيد أن رجال الدين والنبلاء رفضوا ذلك . وطالبت الجماهير بعودة نيكر ، لكن مجلس الأعيان رفض ذلك وعين الكاردينال دي بريين وزيراً للمالية ، الذي اخذ الناس بالشدة واجتمع مجلس الطبقات في ٥ أيار عام ١٧٨٩ ، بعد توقف دام أكثر من ١٦٠ عام ، ونجح ممثلوا الطبقة الوسطى من جعل اجتماعات الطبقات الثلاث معاً[٤٨] .

ورفض الملك في البداية تسليم سلطته المطلقة للجمعية الوطنية[٤٩] ، ثم عاد وإعطاء الجمعية ما طلبوا واستمر تقدم الشعب ، بيد أن الملك كان قد امتلأ قلبه بالحقد فدبر مؤامرة ضد الشعب ، فطرد نيكر واستدعى الجنود الموالين له .

فلما سمع الشعب بذلك اقتحم حصن الباستيل[٥٠] في يوم ١٤ تموز ١٧٨٩ وحطم القلعة التي كانت رمزاً إلى العبودية والظلم والاستبداد ، وقررت الجمعية إثناء ذلك إلغاء جميع امتيازات الطبقات العليا وأعلنت لائحة حقوق الإنسان والمواطن وأعلنت مبادئ الثورة الفرنسية الإخاء والحرية والمساواة[٥١] .

وكان جان جاك روسو الأستاذ الفكري لزعماء الثورة الفرنسية وخطبائها الإفداد أمثال (روبسبير Robespierre) و (دانتون Danton) و (مارا Marat) . وقد ظهرت اثأر روسو على الدستور الفرنسي الأول . وجاء في وثيقة حقوق الإنسان والمواطن واهم ما جاء فيها :

١- إن الناس جميعا يولدون أحراراً ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق .
٢- إن غاية كل هيئة سياسية هي صيانة حقوق الإنسان الطبيعية الثابتة .
٣- إن الأمة مصدر السيادة والسلطات جميعها .
٤- تقوم الحرية على حق المواطن في ان يمارس كل عمل لا يضر بالآخرين
٥- القانون هو تعبير للإرادة العامة للمجتمع .
٦- حرية تبادل الأفكار والآراء هي أثمن حق من حقوق الإنسان .
٧- إن صيانة حقوق الإنسان والمواطن تحتاج إلى قوة عامة . لذلك فان هذه القوة – الحكومة – تنشا لمصلحة المجموع لا لمنفعة الأشخاص الذين يعهد إليهم بقيادتها .
٨- تفرض الضرائب وتستعمل إيراداتها حسب رغبة الشعب ومشيئته وتحت رقابته .
٩- الملكية الخاصة حق مقدس غير قابل للنقص[٥٢] .

وكان من جملة ما أدته الثورة الفرنسية من خدمة الأنظمة الديمقراطية إنما هو تأكيدها على إن تكون كافة ميادين الإعمال والخدمات مفتوحة على مصراعيها لأصحاب الكفاءات دون تمييز لاختلاف المولد أو الطبقة أو العقيدة[٥٣] .

وارتكبت الطبقة الوسطى خطأً فادحاً أخذت بنظرية القانون الطبيعي وإهمالها نظرية روسو الأخرى ، القائلة بحرية العمل الاقتصادي . فكان من نتائج هذا الخطأ إن وقع الخلاف بين الطبقة الوسطى وبين سواد الشعب بعد إن تحالفًا لدك إنقاذ الطبقة الارستقراطية[٥٤] .

ودخل الدستور الذي وضعته الجمعية في عام ١٧٩١ حيز التنفيذ ، نص في المادة السادسة على أن " جميع المواطنين لهم الحق في الاشتراك بأنفسهم أو من ينوب عنهم بنظام الانتخاب العام " . لكن الجعية التاسيسية لم تكن بتطورها الأخير في موقف يسمح لها تطبيق هذا الإعلان . مما أتاح هذا التفاوت بين المبادئ والتطبيق فرصة للانقضاض على ما جاء في الدستور . فأقرت الجمعية نظام انتخابات يخالف تماما هذا الإعلان ، إذ اخذوا بنظام الاقتراع المقيد ونظام الانتخاب غير المباشر (نظام الدرجتين) واخذ رجال الثورة في دستور عام ١٧٩١ بشرط النصاب المالي للناخب[٥٥] .

ومنح الدستور الملك رئاسة السلطة التنفيذية وقيادة الجيش والأسطول . إما السلطة التشريعية كانت بيد مجلس واحد متكون من ٧٤٥ عضو . واقر الدستور مبدأ الفصل بين السلطات ، الذي نادى به مونتسكيو . وعيد تشكيل السلطة القضائية ، فتقرر تعيين القضاة بطريقة الانتخاب واقر إلغاء التعذيب للمعتقلين[٥٦].

واستمرت الديمقراطية الفرنسية بالنضج ، فقد جرت انتخابات المؤتمر الوطني في شهر أيلول عام ١٧٩٢ . فأعلنت الجمعية الوطنية ، التي تم انتخابها بطريقة الاقتراع العام لجميع الذكور البالغين الحادية والعشرين من العمر دون إي قيود وكانت هذه المرة الأولى في التاريخ ، وفي جلستها الأولى في ٢١ أيلول عام ١٧٩٢ إلغاء النظام الملكي وأعلنت الجمهورية الفرنسية الأولى ، بيد أنها اتخذت عدة إجراءات استبدادية لم يتخذها ملوك مستبدين ، وقد كانت ترتكب هذه الانتهاكات باسم الأمة وتحت رعاية السامية لمبدأ سيادة الأمة وارتكبت الكثير من الجرائم والمساوئ في هذه الفترة[٥٧].

وأقرت الجمعية الوطنية في ٢٤ حزيران عام ١٧٩٣ الدستور ، الذي وضعه حزب الجبل[٥٨] . الذي حرم من الانتخاب كل من يعيش على الإعانة الخيرية ، وأكد الدستور إن هدف المجتمع هو السعادة العامة وان للإنسان حقوقاً طبيعية لا يمكن المساس بها[٥٩] . ووضع الدستور الجديد السلطة التشريعية بيد جمعية تشريعية تنتخب في الأول من أيار في كل سنة بطريقة الاقتراع

المباشر الذي يشارك فيه جميع الفرنسيين البالغين الحادية والعشرين من العمر ، وكان على لوائح القوانين المهمة إن تعرض على الشعب في اجتماعات أولية لإقرارها ومن ثم تقرها الجمعية التشريعية . ونص الدستور على إن تؤلف الجمعية التشريعية المجلس التنفيذي من أربعة وعشرين عضواً تختارهم من بين المرشحين الذين تقدمهم مجالس المحافظات وكان نصف أعضاء هذا المجلس يتبدلون كل سنة[٦٠] .

انعكست مبادئ الحرية والديمقراطية في دستور عام ١٧٩٣ بكل وضوح ، بيد أن هذا الدستور لم يطبق لان اليعاقبة ، وهم يمثلون اليساريين المتطرفين ، اتخذوا قرار بتأجيل تطبيقه مؤقتا نظراً للوضع الاستثنائي الحرج الذي كانت فرنسا تواجه الملكيين في الدخل والدول الأوروبية في الخارج[٦١] .

جعلت الصراعات الداخلية بين اليعاقبة والطبقة البرجوازية الكبيرة إلى جعل جماهير الشعب بلا حول ولا قوة واستغلت العناصر المعادية للثورة في الجمعية الوطنية ، قرت الجمعية في ٢٢ أب عام ١٧٩٥ دستور غير ديمقراطي هو (دستور السنة الثالثة) الذي وضع جملة من القيود والتحديات على حق الناخب [٦٢].

وجعل السلطة التشريعية تتألف بموجبه من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس الخمسمائة . إما السلطة التنفيذية فقد وضعها الدستور بيد حكومة خمسة مديرين يتبدل احدهم بالاقتراع كل سنة باسم (حكومة الإدارة) ، وأوقفت الجمعية الوطنية إعمالها في ٢٦ تشرين الأول عام ١٧٩٥[٦٣] .

ساءت أحوال البلاد بسبب النزاع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعدا الدستور شكلياً . ومما زاد الطين بله إن حكومة الإدارة أخذت تواجه مشاكل خارجية ، إذ نجحت بريطانيا في تكوين تحالف ، جديد التحالف الثاني ، ضد فرنسا شاركت فيه بالإضافة إلى انكلترا كل من روسيا والنمسا والدولة العثمانية ومملكة نابولي وسردينيا . وتحالف الملكيين ورجال الدين في الانتخابات التي جرت في ٢١ آذار عام ١٧٩٧ على الأغلبية في المجلس الخمسمائة ومجلس الشيوخ . وحصل التحالف الملكي على أغلبية مجالس الأقاليم . وسعى التحالف إلى تحقيق الأغلبية في حكومة الإدارة . لكن الجمهوريون تمكنوا من الاحتفاظ بالأغلبية وكونوا ما عرف باسم الدكتاتورية الثلاثية[٦٤] .

وتجددت الحرب مع قوات التحالف الثاني في آذار ١٧٩٩ ، وتعرضت القوات الفرنسية إلى انتكاسات . كانت لها صدى في داخل فرنسا فاشتدت الأزمة السياسية ونشط أنصار الملكية . واعتقد اليعاقبة إن الفرصة سانحة لقلب نظام الحكم ، مما أدى إلى انقلاب ١٨ برومير[٦٥] في ٩

تشرين الثاني عام ١٧٩٩ وجمع أعضاء الهيئة التشريعية في مساء هذا اليوم وأمروا باتخاذ قرار يقضي بإلغاء حكومة الإدارة ومجالسها ونقل السلطة التنفيذية إلى ثلاثة قناصل هم نابليون بونابرت[٦٦] والأب سييز وروجيه دوكو ولكن السلطة كلها كان منذ البداية بيد القنصل الأول نابليون[٦٧] .

المبحث الثالث

تطور الفكر الديمقراطي في فرنسا بعد عام ١٧٩٩

كما أوضحنا سابقاً إن الحركة الديمقراطية ظهرت كثورة قامت بها الطبقة الوسطى ، بيد أن الأخيرة بعد نجاحها في الحصول على اغلب مطالبها ، فأحرزت حق الانتخاب واشتركت في الحكم وثبتت أسس مركزها الاجتماعي ، قلبت إلى الطبقات الفقيرة ظهر المجن . فصارت تؤيد الحركات الرجعية وأخذت تحارب الانتفاضات الشعبية التي يقوم بها الفلاحون والعمال والعاطلين عن العمل .

وأصيبت الديمقراطية بانتكاسة مروعة خاصة في عهد نابليون بونابرت . الذي كون حوله هالة من المجد وذلك بادعائه زعامة الثورة ، وبسعيه لتعميم مبادئها على الأمم الأخرى وتحرير الشعوب قاطبة من تعسف حكامها المستبدين وتأسيس دولة أوروبية متحدة مكونة من شعوب ترفرف عليها أجنحة الحرية والإخوة والعدالة والمساواة[٦٨] .

وأدت أفعاله وسياسته العملية إلى عكس ذلك ، إذ أنها أوقفت تطور الديمقراطية وحالت دون تحقيق مبادئها . فقد اصدر في عام ١٧٩٩ دستور السنة الثامنة ، الذي قلل صلاحيات المجلس التشريعي ، وحصر معظم السلطات بيد السلطة التنفيذية . ولقد قسم السلطة التشريعية إلى ثلاث مجالس ، مجلس الشيوخ يتكون من ٨٠ عضواً يتم انتخابهم مدى الحياة تكون مهمتهم انتخاب أعضاء المجلسين الآخرين والإشراف على تطبيق الدستور فيما كان مجلس التربويون مكون من ١٠٠ عضو مهمته درس المسائل والقوانين التي تعرض عليهم دون إن يكون له رأي بالقبول أو الرفض . إما المجلس التشريعي (الثالث) فهو مكون من ٣٠٠ عضو تكون مهمته التصويت بالرفض أو القبول على القوانين وشل هذا التقسيم السلطة التشريعية عن أداء عملها بكفاءة . ولم يعد المجلس التشريعي ، في ظل دستور السنة الثامنة ، ينتخب نتيجة للاقتراع العام[٦٩] .

إما مجلس الوزراء الذي كان بيده المبادرة الدستورية ، فقد كان يتم تعيينه من قبل نابليون نفسه . إما الحكام المحليون فكانوا يعينون من قبل الحكومة المركزية ولا ينتخبون من قبل سكان الأقاليم[٧٠] .

وعرض الدستور على الشعب ، فحصل التصويت عليه تحت الضغط ، بنعم أو لا ، فاقره الشعب بأغلبية على الرغم من عيوبه . كان الغرض من كل ذلك إيهام الناس بان الحكم لا يزال لديهم لكن الواقع انتقل إلى يد نابليون وحكومته[٧١] .

وأعلن نابليون في أول اجتماع لمجلس الدولة في ٢٥ كانون الأول عام ١٧٩٩ عن إعادة حقوق المواطنة للمهاجرين الفرنسيين ، النبلاء السابقين ، وأعلن حرية العبادة وحرية الرأي لكل المواطنين . وكانت الطباعة والنشر تمارس نشاطها منذ انقلاب برومير ، بيد أنه ألغى امتيازات جميع الصحف عدا ثلاث عشرة صحيفة باريسية . وأذاع بياناً قال فيه إن الشعب الفرنسي بحاجة إلى المساواة لا إلى الحرية[٧٢] .

سعى نابليون تكريس السلطة بيده ، فاصدر في عام ١٨٠٠ دستور جديد حصل بموجبه على سلطات واسعة ، فقد عينه الدستور قنصلاً لمدة عشر سنوات وأصبح لنابليون حق تعيين الوزراء وكبار الموظفين وعقد المعاهدات . واجري استفتاء عام في ٢ أب عام ١٨٠٢ حول تعيينه قنصلاً مدى الحياة وبعد يومين قدم دستور جديداً لمجلس الشيوخ الذي وافق عليه دون نقاش وبموجب الدستور الجديد المعروف بدستور السنة العاشرة ، يستطيع القنصل الأول حل المجلس التشريعي ومجلس التربويون ويلغي قرارات المحاكم ويستطيع بموافقة مجلس الشيوخ تعديل الدستور كما يستطيع ترشيح أعضاء هذا المجلس . وهكذا أصبح مجلس الشيوخ تابعاً له . كما إن القنصلان الآخران أصبحا مستشارين له . بهذا أتم له السيطرة التامة على البلاد[٧٣] .

ولم يبقى لنابليون ألان سوى إن يخطو خطوة أخرى ليصبح إمبراطوراً . وتم له ذلك في ١٤ أيار عام ١٨٠٤ عندما اقترح مجلس الشيوخ منحه هذا اللقب اقر الجمهور الفرنسي بذلك . وجرت حفل التتويج في ٢ كانون الأول من نفس السنة . ثم اصدر نابليون عام ١٨٠٤ دستور مدني ، سمي عام ١٨٠٧ بدستور نابليون ، الذي أصبح يشكل أساساً للقانون الفرنسي ، كان هذا الدستور عبارة عن توفيق بين السلطة البابوية وبين مبادئ الثورة الداعية إلى المساواة[٧٤] .

ألب طموح نابليون للسيطرة على أوروبا قاطبة عليه الملوك الأوروبيين الذين وحدوا كلمتهم وجمعوا شملهم لتحطيمه وتحطيم المثل العليا للثورة التي جاءت به . فمازالوا به حتى اضطروه إلى الاستسلام . فنفي إلى جزيرة سنت هيلانه (النائية في المحيط الهادي) [٧٥] .

وكانت من نتائج ذلك إن عاد إلى فرنسا الملك لويس الثامن عشر (١٨١٤ – ١٨٢٤) بركاب جيوش الاحتلال الأجنبي نصب ملكاً في ٢ نيسان عام ١٨١٤. ورضخت فرنسا لحكم النار والحديد وانبعث عهد إل بوربون من جديد وكانت عودته ضربة قاصمة أصابت الحركة الديمقراطية في أوروبا[٧٦] .

واشتدت تلك الضربة في عهد (شارل العاشر[٧٧] Charles ١٨٢٤ – ١٨٣٠) الذي كان متطرفاً في عدائه للمبادئ الديمقراطية ، إذ قام تدريجياً بقمع هذه المبادئ ، وقال يوماً :" إنني أفضل أن اقطع الحطب على إن أكون ملكاً تحت ظروف متشابهه لتلك التي يحكم فيها ملك انكلترا" [٧٨] . واصدر قرارات قمعية عرفت باسم (مراسيم الأربعة) ولما ضاق الشعب الفرنسي بهذا الطاغية الجديد قام بثورة في عام ١٨٣٠ نتيجتها هروب الملك عن البلد ، فأعلن مجلس الوطني الفرنسي عزل شارل العاشر وتنصيب لويس فيليب (تموز ١٨٣٠ – شباط ١٨٤٨) ملكاً لفرنسا وبإرادة الشعب[٧٩] .

ويتضح من هذه مدى الخطوة الواسعة التي خطتها الديمقراطية في سبيل التقدم ، فأصبح حق تعيين الملك وخلعه وقفاً على إرادة الشعب وضمن نطاق حقوقه ولم يعد كما كان في السابق ، حق اعتلاء العرش بإرادة الله ، وهو المبدأ الذي يتضمن مبدأ الحق الإلهي[٨٠] .

ولقد كان لويس فيليب في أوائل سني حياته من مؤيدي الحركات التحررية في فرنسا ، فشارك حزب اليعاقبة في جهوده الثورية . ولكنه ما إن استلم زمام الحكم واستتبت له الأمور حتى انقلب على الشعب وعاد إلى سياسة إل بوربون التقليدية . وأخذت الطبقة الوسطى تناصب الطبقة العاملة المعدمة العداء ، إذ نشر لويس فيليب حمايته لها ولمصلحتها ، بالإضافة إلى مساندته لمصالح البلاط وحاشيته من الطبقة الارستقراطية فكسب عندئذ تأييد البرلمان الذي كان يمثل الطبقة الوسطى إذ كان حق الانتخاب محدداً بشروط النصاب المالي ، وهذا جعل حق الاقتراع مقصوراً على الطبقة الوسطى وما فوقها[٨١] .

فحدثت في عهد لويس فيليب سلسلة من الاضطرابات ، في عامي ١٨٣١ وعام ١٨٣٤ ، قام بها الجمهوريون والاشتراكيون ، الذين دافعوا عن مصالح العمال والطبقات الفقيرة ، وتمكنت السلطة من قمعها . وعندما قامت الحكومة بمنع حملة لتوسع رقعة حق الاقتراع اندلعت الثورة في عام ١٨٤٨ . إذ هب الشعب الفرنسي مدافعا عن حقوقه المشروعة ، واعتقد زعماء الثورة انه بالإمكان استئصال جذور الفساد عن طريق تعديل النظام الاجتماعي وكانت نتيجة الثورة إن اضطر لويس فيليب على ترك عرشه والهرب إلى انكلترا كسلفه . فأعلنت الجمهورية الفرنسية (الثانية) [٨٢] .

ووضع دستور جديد في عام ١٨٤٨ ، الغى شرط النصاب المالي في الاقتراع ، ثم قام الشعب الفرنسي بمقتضى هذا الدستور ، بانتخاب لويس نابليون رئيسا للجمهورية . الذي سرعان ما قضى على المؤسسات الديمقراطية وأعلن نفسه إمبراطوراً في عام ١٨٥٢ باسم نابليون الثالث[٨٣] .

سادت في عهده الحروب المستمرة . وتبديد لأموال الدولة ، وكانت نهايته في معركة سيدان عام ١٨٧٠ حيث وقع أسيراً بيد الجيش البروسي في أيلول عام ١٨٧٠ . فبقيت فرنسا لبضع سنوات في حالة سياسية يعوزها الاستقرار فلم تكن لها حكومة ثابتة ولا دستور ، تنازعها ، المصالح المتعارضة لمختلف الأحزاب فحدثت حرب أهلية بين سكان باريس ، الذين شكلوا الكومونة[٨٤] Commune ، وبين الحكومة المؤقتة ، وأعلنوا النظام الجمهوري في عام ١٨٧١ ، فسالت الدماء انهاراً . ولم يستقر وضع البلاد إلا في عام ١٨٧٥ حينما سن دستور البلاد ، أقر مبدأ الاقتراع العام للذكور البالغين سن العشرين . وأعطى الدستور لفرنسا حكماً برلمانياً ، قريب الشبه بالحكم البرلماني البريطاني . ورسمت خطوط التشكيلات الحكومية ، وفصلت الكنيسة عن الدولة فصلاً تاماً ، وأجيزت الكيانات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية لان تمارس مهامها بحرية تامة وأن تمثل في البرلمان[٨٥] .

وبدأت الديمقراطية في فرنسا تعاني التشوهات منذ سن الدستور ، إذ انبعثت في الجمهورية الثالثة ديمقراطية محكومة ، فبعد أقراره حصل نزاعاً حاداً بين الملكيين والجمهوريين ، ولكن اغلب الملكيين(المحافظين) قبلوا بعد عام ١٨٩٠ النظام الجمهوري بناء على نصيحة البابا ، علماً إن موافقتهم على ذلك النظام لم تكن خضوعاً لإرادة البابا بل لقناعتهم بعدم جدوى محاربتهم للنظام الجمهوري[٨٦].

فالدستور الفرنسي مؤسس على مبدأ عدم الثقة بالوزارة ، لذا حددت سلطاتها وصلاحيتها . كما ركزت كافة السلطات بيد المجلس التشريعي المنتخب . إما صلاحيات رئيس الجمهورية فلقد حددت وقلصت إلى حد بعيد ، ولم يمنح رئيس الجمهورية حق حل مجلس النواب ألا بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ[٨٧] .

وكانت فرنسا قد أنجبت في القرن التاسع عشر العديد من إعلام الفكر ذوي الأحلام الكبيرة والقلوب العامرة بالإيمان بمبدأ سيادة الشعب أمثال شارل فورييه Charles Fourier (١٧٧٢ – ١٨٣٧) ولوي بلان Louis Blanc وبرودون Proudhon وغيرهم . ونورد مثال واحد هو الكسي دي توكفيل[٨٨]، الذي قال إن ظهور النظام الديمقراطي كان ضرورياً لابد منه ، وذلك لأنه نتيجة منطقية حتمية للتسلسل التاريخي . فالحوادث التاريخية أوجدت لدى الشعوب شعوراً بالمساواة التي تقضي على الفوارق وتوجد التوازن في المجتمع . ولكنه خشي من إن المساواة ، إذا ما أعطيت أهمية قصوى ، تسبب ظهور ما يسمى بالاستبداد الجماعي عرضاً عن الاستبداد الفردي . لذا فانه رأي في إنما الشعور بالحرية لدى الإفراد علاجاً لذلك . ومن وجهة نظره يجب إن يكون الاتزان بين مبدأ الحرية ومبدأ المساواة[٨٩] .

وبقيت الديمقراطية الفرنسية ناقصة ، إذ لم يسمح للنساء بالمشاركة في الاقتراع إلا في مطلع القرن العشرين ، عندما أصبح حق الانتخاب عاماً . ثم أخذت الديمقراطية تسير على الطريق الصحيح ، إذ قررت الجمعية الوطنية في ٩ كانون الأول عام ١٩٠٥ فصل الكنيسة عن الدولة[٩٠] .

الخاتمة

الديمقراطية تعبير يطلق على نوعية الحكم الذي يتبعه شعب معين ويتخذه نظاماً لحياته ، وهو معناه الحقيقي حكم الشعب بنفسه ولنفسه .

وجاءت جذور الفكر الديمقراطي في فرنسا فجاءت ، إذ إن حركة الإصلاح الديني لم تنجح فيها ، لقد بقيت كنيسة روما مسيطرة على الشعب الفرنسي ومؤيدة للملك والطبقة الارستقراطية ، بيد أن حركة الإصلاح الديني في فرنسا كانت أدت إلى زيادة هوة سحيقة من الانشقاق والاختلاف بين البروتستانت والكنيسة الكاثوليكية ، حتى انه لم يكن ممكناً إيجاد حل لذلك إلا بعزل البروتستانت الفرنسيين المسمين هيوغنوت في مناطق خاصة بهم في منطقة (لاورشيل ومنحوا بموجب صلح سان جرمان فيها بعض الحقوق . ثم زادت هذه الحقوق بموجب مرسوم نانت ، الذي منحهم إياه الملك هنري الرابع . لكن سرعان ما الغي هذا المرسوم في عهد الملك لويس الرابع عشر وعادت أساليب الاضطهاد والإرهاب ضد البروتستانت .

وظهرت صرخة الديمقراطية أول الأمر خافتة على لسان بعض المفكرين في القرن السابع عشر . ولم تظهر حركة قوية إلا في القرن الثامن عشر حينما كان الملوك المستبدون يحكمون بصورة مطلقة ، يرهقون كاهل الشعب بطغيانهم . ويحملون لواء المعادي لمبادئ الديمقراطية ، ضاربة بيد من حديد على كل حركة مطالبة بالحقوق الديمقراطية حتى القرن الثامن عشر . إذ هذا القرن صراع عنيف بين طبقة الملوك ورجال الدين والطبقة البورجوازية ، التي أخذت على عاتقها مواجهة ومقاتلة الملوك المستبدون .

وكانت هذه الطبقة تحتاج لفكر يدعمها ويفند نظرية الحكم الإلهي التي تعتمد عليها الملوك في حكمهم المطلق ، فكان لجهود عباقرة الفكر الفرنسيين اثر كبير في خلق وعي عام لدى الشعب الفرنسي وتوجيهه نحو الحرية والنور ومن بينهم فولتير الذي يعد العدو الأكبر للاستبداد الديني والسياسي ، بدأ كتاباته في ذلك الجو المشحون بالتناقض .

ومونتسكيو هو المؤرخ والكاتب السياسي والاجتماعي الكبير . وجان جاك روسو ، تظهر عبقرية روسو في كتابه العقد الاجتماعي الذي ناقش فيه الميثاق ونظرية السيادة وإشكال الحكومات

، ودراسة جوانب الدولة . جاء هذا الكتاب ، الذي انتشر في جميع إرجاء فرنسا ، وساهم في تقويض ركن الاستبداد وكان إنجيل الثورة الفرنسية .

إما روسو الذي أعتبر الإنسان مقيداً منذ ولادته رغم أن الله (سبحانه وتعالى) خلقه حراً . وأخذ روسو يوضح أن الشعب يجب أن يكون مصدر السلطات . وعد الحكام والملوك مجرد موظفين لدى الشعب ، الذي يستطيع عزلهم في أي وقت لاستعادة حريته . وكان لروسو الأثر الكبير على نمو الثورة الفرنسية ، وأصبحت حجر الزاوية للحياة الديمقراطية ، الأمر الذي جعل قادة الثورة يتخذون شعارهم لها : حرية ومساواة وعدالة وهي كلمات روسو.

وأقرت الثورة إعلان حقوق الإنسان والمواطنين وألغت الإقطاع وأقامت على أنقاضه نظام برلماني . لكن دستور عام ١٧٩١ الذي أقرته الجمعية الوطنية ، اخذ بشروط النصاب المالي للناخب . وفي عام ١٧٩٢ اتخذت الجمعية عدة قرارات استبدادية لم يتخذها ملوك مستبدين . ثم أصدرت الجمعية دستور ديمقراطي في عام ١٧٩٣ أكد على مبادئ الحرية والديمقراطية ، بيد أن اليعاقبة علقوا العمل بهذا الدستور .

واستغلت العناصر الملكية في الجمعية الوطنية ، الصراع بين اليعاقبة والطبقة البرجوازية ، فأصدروا دستور غير ديمقراطي في عام ١٧٩٥ (دستور السنة الثالثة) الذي وضع جملة من القيود والتحديات على حق الانتخاب.

قام العناصر الجمهورية ، وبسبب فوضى أحوال البلاد وانتكاسات القوات الفرنسية إمام الحلف الذي قادته بريطانيا ، انقلاب ١٨ برومير المصادف ٩ تشرين الثاني عام ١٧٩٩ الذي نقل السلطة التنفيذية إلى ثلاث قناصل هم نابليون بونابرت والأب سييز ورجيه دوكو . وقد أصيبت الديمقراطية بانتكاسة مروعة خاصة في عهد نابليون بونابرت ، الذي اصدر عام ١٧٩٩ دستور السنة الثامنة ، حدد فيه صلاحيات المجلس التشريعي وحصر معظم السلطات بيد السلطة التنفيذية، التي يجري تعيينها من قبل نابليون نفسه ، ثم توج نفسه إمبراطوراً عام ١٨٠٤.

وكانت نتائج حروب نابليون في أوروبا أن عاد إلى فرنسا لويس الثامن عشر بركاب جيوش الاحتلال الأجنبي عام ١٨١٤ ورضخت فرنسا لحكم النار والحديد وانبعث عهد إل بوربون من جديد وقد كانت عودته ضربة قاصمة أصابت الحركة الديمقراطية في أوروبا .

واشتدت تلك الضربة في عهد شارل العاشر الذي كان متطرفاً في عدائه للمبادئ الديمقراطية ، إذ قام تدريجيا بقمع هذه المبادئ .

واصدر مراسيم قمعية ، فثار الشعب بوجهه عام ١٨٣٠ ونصب لويس فيليب ملكاً على فرنسا . الذي كان في البداية مؤيدا لحركات التحرر في فرنسا . فشارك حزب اليعاقبة في جهوده الثورية

. ولكنه ما إن استلم زمام الحكم واستتبت له الأمور حتى انقلب على الشعب وعاد إلى سياسة إل بوربون التقليدية .

وقامت ضده سلسلة من الاضطرابات في عام ١٨٣١ و ١٨٣٤ إلا إن السلطة تمكنت من قمعها . وعندما قامت الحكومة بمنع حملة تطالب بتوسيع رقعة حق الاقتراع . اندلعت ثورة في عام ١٨٤٨ إذ هب الشعب الفرنسي مدافعا عن حقوقه المشروعة . وأعلنت الجمهورية الثانية .

ووضع دستور جديد عام ١٨٤٨ ألغى شرط النصاب المالي للناخب . ثم انتخب الشعب لويس نابليون رئيساً للجمهورية . لكن عهده كان عهد حروب مستمرة وتبديد لأموال الدولة ولقد كانت نهايته في معركة سيدان عام ١٨٧٠ . وتعرضت فرنسا إلى حالة سياسية يعوزها الاستقرار لبضع سنوات .

وتشكلت حكومة مؤقتة أعلنت في ١٨ آذار عام ١٨٧١ . وسيطرت كومونة باريس على مقاليد الحكم في البلاد ، وبدأت تحكم بصورة دكتاتورية . ثم وضعت الجمعية حداً لرغبات البعض بإرجاع النظام الملكي في فرنسا ، فقررت في ٣٠ كانون الثاني عام ١٨٧٤ دستور جديد وضع أسس للحكم الجمهوري . إذ تكونت السلطة التشريعية من مجلسين (نواب وشيوخ) ينتخبون رئيس للجمهورية . وأقر الدستور الاقتراع العام للذكور البالغين العشرين من العمر . وأعطى دستور عام ١٨٧٥ لفرنسا حكماً برلمانياً قريب الشبه بالحكم البرلماني البريطاني .

الهوامش :

(١) The Encyclop edia ameri cana , vol ١٩ , printed in the u.s.a , ١٩٨٠ , p١٨٥ .

(٢) عبد الحميد متولي ، الوجيز في النظريات والانظمة السياسية ومبادئها الدستورية ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٩ ، ص١٥٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٠.

(٤) ادوار بنيش ، هذه هي الديمقراطية ، ترجمة حسن صعب ، بيروت ، دار العلم الملايين ، ١٩٤٧ ، ص ٨ .

(٥) يبدأ تاريخ فرنسا كدولة ذات كيان سياسي بعد معاهدة فردان في عام ٨٤٣ وتكونت من مجموعة اقطاعيات . وخرجت فرنسا ، بعد حرب المائة عام ضد انكلترا ، قوية ومتحدة . وحاول الملك لويس الحادي عشر يجني ثمار هذا الانتصار ، حيث عمل على كسب ولاء الشعب في باريس لمواجهة النبلاء المعارضين له . وأستطاع تحقيق اهدافه ، حتى أضحت فرنسا من بعده دولة واحدة ذات ملك وحاكم واحد فقط . أنظر : عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين ، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٠.

(٦) بنيش ، المصدر السابق ، ص ٩ .

(٧) عطا البكري ، الديمقراطية في تكوين ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٢ ، ص ص ٥٨ – ٥٩.

(٨) كان الحكم في فرنسا عند ال بوربون يباشرونه بانفسهم والمصالح اعتماداً على الحق الالهي واصبحت كل السلطات في يد الملك واستبدل نفوذ الشريف والاقطاعي بموظف يختاره الملك يدير شئونها ادارة مركزية بيروقراطية من العاصمة باريس ووقع عبء تمويل الخزينة العامة على الشعب دون طبقة النبلاء ورجال الدين . انظر : محمد حامد الجمل ، أضوء على الديمقراطية العربية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ ، ص٥٥ .

(٩) بنيش ، المصدر السابق، ص ١٠ .

(١٠) عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار ، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦، ص ١٣٧ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ١٣٨.

(١٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٣.

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٠.

(١٤) ول وايريل ديورانت ، قصة الحضارة ، ترجمة محمد علي ابو درة ، بيروت ، دار الجيل للنشر ، ٢٠١٠ ، ج١ ، م ٨ ، ص ١٠ .

(١٥) البكري ، المصدر السابق ، ص ١٦٠.

(١٦) ديورانت ، المصدر السابق ، ص ١١ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

(١٨) ألمصدر نفسه ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(٢٠) ألبكري ، المصدر السابق ، ص٦٣ .

(٢١) ديورانت ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .

(٢٣) ألجمل ، المصدر السابق ، ص٥٥ .

(٢٤) برنار غروتويزن ، فلسفة الثورة الفرنسية ، ترجمة : عيسى عصفور ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٧٠ ، ص٦٥-٦٦ .

(٢٥) شارل دي مونتسيكو (١٦٨٩ – ١٧٥٤) : ينتمي الى اسرة سجندا وهي اسرة لها تاريخ طويل في خدمة البلاط الفرنسي . فقد والدته وهو ابن سبع سنوات ، اكمل دراسته الثانوية عام ١٧٠٥ والتحق بكلية الحقوق وفي عام ١٧٠٨ حصل على شهادة البكالوريوس . وفي عام ١٧١٦ ورث مونتسكيو منصب رئيس البرلمان القضائي في مدينة بوردو ، من عمه ، واصبح عضو في اكاديمية بوردو للعلوم . اصدر مؤلفه الشهير رسائل فارسية في عام ١٧١٢ ثم الف في عام ١٧٢٣ كتاب (في السياسة) وكتاب (محاورة بين سيلا وايكرات) ولم يصدر هذا الا في العام ١٧٤٥ بعد وفاته . انظر : حسن شحاته سعفان ، مونتسيكو (حياته ، مؤلفاته ، نظرياته ، فلسفته السياسية) مطبعة الرسالة ، د.ت ، ص٥-١٧ .

(٢٦) ألمصدر نفسه ، ص١٧ .

(٢٧) غروتويزن ، المصدر السابق ، ص٣٢-٣٣ .

(٢٨) جان جاك روسو (١٧١٢ – ١٧٧٨) : ولد في مدينة جنيف ، ودرس مدرسة لامبيرييه في بلدة بوسي . ثم سافر الى مقاطعة السافوري بـ (ايطاليا) والتقى كاهن اقنعه بترك البروتستانتية والتحول الى الكثلكة ودخل في دير تورين لتعلم مبادئ المذهب الجديد . ثم انتقل الى سويسرا ومنها الى باريس والبندقية . وفي عام ١٧٤٦ اصدر روايته (الشيطانات الرقيقات) ثم الف كتاب (مؤسسات سياسية) . وفي عام ١٧٦١ اصدر كتاب هلويز الجديد وفي عام ١٧٦٢ اصدر كتاب (العقد الاجتماعي) ثم اصدر في نفس السنة كتاب (اميل) الذي حكم عليه البرلمان الفرنسي ، بعد عشرين يوماً من اصداره ، بالحرق وحكم روسو بالسجن ، فعاش طريداً متنقلاً من بلد الى اخر . وفي عام ١٧٦٧ عاد الى باريس واصدر كتابه (اراء حول حكومة بولندا) . انظر : محمد حسنين هيكل ، جان جاك روسو (حياته وكتبه) ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصري ، ١٩٦٥ ، ص٢٦-٢٩ .

(٢٩) أحمد جمال الظاهر ، دراسات في الفلسفة السياسية ، اربد ، مكتبة الكندي ، ١٩٨٨ ، ص١٢١ .

(٣٠) جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة : دوقان قرقوط ، بغداد ، مكتبة المشرق ، ١٩٨٣ ، ص١٤ .

(٣١) أرثر جرانت وهارولد تمبرلي ، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ترجمة : بهاء فهمي ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٥٠ ، ص٥٤ .

(٣٢) غروتويزن ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

(٣٣) ليلاند دوايت بولدوين ، الديمقراطية (امل الإنسانية الاكبر) ، ترجمة يوسف الخال ، بيروت ، دار الثقافة ، د. ت ، ص ٤٣ .

(٣٤) غروتونزن ، المصدر الابق ، ص٢٢٨ .

(٣٥) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، ترجمة علي إبراهيم السيد ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧١ ، ج ١ ، ص٧٩٨ .

(٣٦) عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، الموسوعة العربية للدراسات ، ١٩٧٤ ، ص٢٤ .

(٣٧) نيقولا ميكيافيللي ، الامير ، ترجمة : خيري حماد ، ط٩ ، بغداد ، دار افاق الجديدة ، ١٩٨٨ ، ص٢٦٤ .

(٣٨) روسو ، المصدر السابق ، ص١٧٨ .

(٣٩) فؤاد كامل ، الموسوعة الفلسفية المختصرة ، بيروت ، دار القم ، ١٩٨٣ ، ص١٦٩ .

(٤٠) محمد علي محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، الاسكندرية ، دار احياء الكتب العربي ، ١٩٤٦ ، ص٢٢٣ .

(٤١) محمد عاطف البناء ، النظم السياسية (اسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية) ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٠ ، ص٢٣٧ .

(٤٢) متولي ، المصدر السابق ، ص٤١ .

(٤٣) روسو ، المصدر السابق ، ص١٧٨ .

(٤٤) أندريه كريسون ، تيارات الفكر الفلسفي من القرون الوسطى حتى العصر الحديث، ترجمة نهاد رضا ، بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٦٢ ، ص٢٥٦ .

(٤٥) جورج نيقولاس ، جان جاك روسو (تحليل دقيق لمبادئه واراءه الفلسفية) ، مجلة المقتطف ، م٨٢ ، ج١ ، القاهرة ، ١٩٣٣ ، ص٤٢٥ .

(٤٦) كريسون ، المصدر السابق ، ص٢٥٦ .

(٤٧) محمد علي الداية ، الديمقراطية في أسمى مراتبها ، القاهرة ، د. ط ، ١٩٥٩ ، ص٢٧ .

(٤٨) ألجمل ، المصدر السابق ، ص٥٦ .

(٤٩) ألجمعية الوطنية : هي الجمعية التي اعلنها ممثلوا الطبقة الثالثة في مجلس الطبقات في ١٧ حزيران عام ١٧٨٩ ، بعد ان خاب املهم في موقف الملك والنبلاء ورجال الدين الذين اصروا على استمرار العمل بالطريقة القديمة في التصويت على قرارات مجلس الطبقات ، فاعلنوا هذه الجمعية باعتبارهم يمثلون اغلب الشعب الفرنسي ، اذ كان عددهم في المجلس ٦٠٠ عضو مساوي لعدد النبلاء ورجال الدين . وفي ٢٠ حزيران عام ١٧٨٩ جاء النواب الى المجلس لكنهم وجدوا الابواب مغلقة بامر الملك فبادروا الى الاجتماع في ملعب مجاور لحين تنفيذ مطالبهم .

(٥٠) ألباستيل : وهو حصن ملكي يشرف على الجزء الشرقي من العاصمة باريس اقتحمه عمال فوبورغ القديس انطوان وتمكنوا من اقتحام الحصن بالرغم من الحراسة القوية عليه وقتلوا الحاكم وممثلي دائرة البلدية ثم هدموا حصن الباستيل بالكامل . وان سقوط الباستيل يمثل تحد عظيم للحكم الملكي المطلقة . انظر : ألان بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث ، ترجمة سوسن فيصل ، بغداد ، دار المأمون للترجمة ، ١٩٩٢ ، ص٩٧ .

(٥١) ألجمل ، المصدر السابق ، ص٥٧ .

(٥٢) ألبكري ، المصدر السابق ، ص٧٣-٧٦ .

(٥٣) Belloc Hilaire , The French revolution , London , ١٩٦٦ , p١٥٩ .

(٥٤) بولدين ، المصدر السابق ، ص٧٦ .

(٥٥) متولي ، المصدر السابق ، ص١٤٤ .

(٥٦) جرانت وتمبرلي ، المصدر السابق ص ص ٤٧ – ٤٨ .

(٥٧) Hil aire , op.cit , p١٥٥ .

(٥٨) حزب الجبل : يطلق على حزب اليعاقبة ، نسبة الى جلوس نواب الحزب في الجمعية الوطنية في المقاعد الخلفية العليا ، وكان حزب اليعاقبة يمثل اليساريين المتطرفين الذين يدعون الى اجراء اصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية لصالح الشعب وكانت تتمتع بنفوذ كبير في الاوساط الشعبية الفرنسية .

(٥٩) متولي ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

(٦٠) غروتويزن ، المصدر السابق ، ص١٨٤ .

(٦١) متولي ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

(٦٢) صلاح أحمد هريدي علي ، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ، الإسكندرية ، دار الوفاء للطباعة ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٧ .

(٦٣) A.Goodwin , The French revolution , London , finrth , (revised) edition , ١٩٦٦ , p.٩٣ .

(٦٤) علي ، المصدر السابق ، ص ٧٩ ..

(٦٥) برومير : وهو شهر في تقويم الثورة الجديد الذي اقرته الجمعية الوطنية . سمي هذا الانقلاب باسمه .

(٦٦) نابليون بونابرت : ولد من اسرة ايطالية متوسطة الحال ، كانت قد هاجرت من مقاطعة تسكانيا الايطالية وقطنت جزيرة كورسيكا التي تنوزل عنها من قبل جمهورية جنو الى فرنسا ، درس في المدارس الفرنسية ، توفي والده عام ١٧٨٥ فذاق نابليون مرارة الفاقة وضنك العيش ، وهذا جعله يندفع وراء النجاح اندفاعا كليا . فوجد في الثورة الفرنسية وسيلة لاشباع تلك الرغبة . فخاض غمار تلك التجربة شاقا طريقه الى النجاح المنشود ولقد ساعدته ظروف الثورة والعهد الذي تلاها . اذ ان الثورة بدات تحرق ذاتها في عهد الارهاب فقطعت رؤوس عديدة من اقطابها السياسيين والعسكريين ، فانفتح المجال امام نابليون لان يتزعم الثورة ويقودها من نصر الى نصر اخر . ولما رات الامة افرنسية ذلك عينته القنصل الاول لادارة شؤونها لكنه خذل الامة واعلن نفسه امبراطوراً في ٢ كانون الاول عام ١٨٠٤ في كنيسة نوتردام بمراسيم غاية في الابهة بحضور البابا الذي سلمه التاج . انظر : الياس ابو شبك ة ، تاريخ نابليون بونابرت ، بيروت ، دارالصادر ،٢٠٠٥ ، ص ص ١٠ –٢٢ .

(٦٧) Goodwin , op. cit , p.١٥٧ .

(٦٨) Hilair , op. cit , p. ١٥٧ .

(٦٩) Goodwin , op , cit , p.٩٦ .

(٧٠) ألبكري ، المصدر السابق ، ص٩١ .

(٧١) hilair , op . cit , p.١٥٨ .

(٧٢) Goodwin , op . cit , p.٩٦ .

(٧٣) Goodwin , op . cit , p.٩٩ .

(٧٤) بالمر ، المصدر السابق ، ص١٩٥ .

(٧٥) ألبكري ، المصدر السابق ، ص٩٢ .

(٧٦) ألياس طنوس الحويك ، تاريخ نابليون الاول ، بيروت ، دار الهلال ، ١٩٨١ ، ج٣ ، ص١٠ .

(٧٧) شارل العاشر ، هو حفيد الملك لويس الخامس عشر وشقيق الملك لويس السادس عشر والملك لويس الثامن عشر (الذي خلفه على العرش) عرف بفسقه وانغماسه في الملذات كما عرف بسياسته الرجعية ، وفر من فرنسا عام ١٧٨٩ الى ادنبرة البريطانية ثم عاد الى افرنت وقاد الملكيين المتطرفين. انظر بالمر ، المصدر السابق ، ص١٧٨ .

(٧٨) ألبكري ، المصدر السابق ، ص٩١ .

(٧٩) بالمر ، المصدر السابق ، ص١٧٨ .

(٨٠) ألبكري ، المصدر السابق ، ص٩٢ .

(٨١) ألمصدر نفسه ، ص٩٣ .

(٨٢) بالمر ، المصدر السابق ، ص٤٠٩ .

(٨٣) متولي ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

(٨٤) كومونة باريس Commune of Paris ١٨٧١ : بعد انتهاء الحروب الفرنسية – البروسية سعى اقوميون الراديكاليون في باريس الى قيام الجمهورية الفعلية في ظل النظام الجديد بقيادة (تيير thiers) . وكانت باريس قد عانت من حالة حصار دامت اربعة شهور ومن ثم دخول القوات الالمانية الى المدينة بعد توقيع سلام مشروط . وفي ١٨ اذار عام ١٨٧١ رفض الثوار في مونمارتر تسليم السلاح الى قوات بوردو . اما تيير فقد سحب قواته من باريس وهكذا احدث فراغ في السلطة . فشكلت في ٢٦ اذار هيئة مركزية لاشغال السلطة ، عرفت باسم كيمونة محاكاة للمجلس الوطني الذي سيطر عليه اليعاقبة في عام ١٧٩٣ . ونظرا لتمركز القوات الالمانية في الضواحي وعدم فاعليتها تمكنت القوات الفرنسية من تحرير باريس ، بعد صراع مرير تعرضت العاصمة الى اضرار فادحة لم يسبق ان تعرضت لها في اي من الحروب السابقة وبلغ عدد القتلى اكثر من عددهم في مرحلة الثورة، إما أعضاء الكومونة فقد اطلقوا النار على الرهائن من انصار الملكية ، مما تسبب الى استياء عام وتفاقمت الازمة بين باريس وحكومات فرنسا . انظر : بالمر ، المصدر السابق ، ص١٩٨ .

(٨٥) Goodwin , op . cit , p.٩٩ .

(٨٦) متولي ، المصدر السابق ، ص٤٨ .

(٨٧) ألبكري ، المصدر السابق ، ص٩٦ .

(٨٨) ألكسي دي توكفيل (١٨٠٥ – ١٨٥٩) : هو مؤرخ واديب سياسي ، كان احد اقطاب ثورة ١٨٤٨ فعين وزيرا للخارجية في الجمهورية الثانية لكنه استقال عند اعلان الامبراطورية . فكرس جهوده للانتاج الفكري . ومن احسن مؤلفاته كتابه المسمى (الديمقراطية في امريكا) شرح فيه نظريته الديمقراطية . انظر : المصدر نفسه ، ص٩٧ .

(٨٩) ألبكري ، المصدر السابق ، ص٩٨ .

(٩٠) متولي ، المصدر السابق ، ص١٠٨ .

Summary of English Language:

Development of Democraticidea In the Recent History of Franc :

Democracy is Aphilospttic and Soctal Fath and Aruling Life system Followed Bythe People and it Means Rmling that system Religious Reform movment .

The Rights of Deniocracy Appeared in the Time of the French Revolmtion in١٧٨٩ and Started to Advance Step By Step But it Qmicly Disappeared in the Time of The Empror Napleon the First and The Third Mntil ١٨٧١ .

The Research is Divided to Three Parts The First Dealt With the Evolution of the Ideea of Democracy in Franc the Beginning of the Recent Centmry . The Second Part Dealt with the Opinions of the Philosophers the Third Part Dealt With Denelopment of Democracy in Franc After the year ١٧٩٩ .